التنازل بالتراضي أو اللجوء للقضاء حلول إشكاليات التمليك.. وإعادة المسح مستحيلة!

| السويداء - عبير صيموعة

التشابكات العقارية التي أفرزتها عمليات التحديد والتحرير التي قامت بها الفرق المساحية في سبعينيات القرن الماضي في قرى وبلدات المحافظة خلفت الكثير من إشكاليات التمليك في تلك القرى جراء قيام الفرق المساحية بتسجيل كل ١٥ دونما العائدة ملكيتها إلى عدد من المزارعين باسم مزارع واحد بمعرفة مختار البلدة.

ذلك ما جرى على ساحة قرية لاهثة إذ فوجئ المزارعون هناك بعد الانتهاء من عمليات المسح بأن هناك مئات الدونمات قد تم تسجيلها باسم عدد محدد من المزارعين رغم أن ملكيتها تعود لحوالى ٣٠ مزارعا أو أكثر وفق ما ذكره رئيس البلدية خليل الباشا، مضيفاً: إن إعادة هذه العقارات لأصحابها تحتاج إلى معاملة عقارية قد تصل كلفتها المالية لنحو مليون ل.س، فضلا عن وجود عدد كبير من المزارعين ممن جرى تسجيل العقارات بأسمائهم وافتهم المنية، وفرز هذه العقارات وتسجيلها بأسماء مالكيها الحقيقيين يحتاج إلى حضور جميع الورثة من أبناء وأحفاد عدا ذلك وفي ظل الارتفاع الكبير لأسعار الأراضي بات من الصعب على من ورث هذه العقارات الاعتراف بها للمالكين الحقيقيين.

وطبعاً قرية لاهثة لم تكن الوحيدة التي يعاني مزارعوها عدم الإنصاف من فرق المساحة فمزارعو قرية بكا كان لهم معاناتهم، حيث يشير رئيس البلدية بيان حديفة إلى أن أعمال المسح التي قامت بها الفرقة المساحية منذ عام ١٩٦٤ وجراء عدم مهنية العاملين بها إضافة للإهمال واللامبالاة خلفت وراءها العديد من الإشكالات والخلافات ما بين الأهالي وتكمن المشكلة الحقيقية أنه وبعد تسجيل مساحات كبيرة من العقارات بأسماء أشخاص محددين تفاقمت القضية بوفاة البعض منهم ليصبح بدل الوارث عشرات الورثة وللتنازل عن هذه الأرض في حال اعترف من سجلت الأرض باسمه بالحق لصاحب العقار الحقيقي يحتاج إلى حضور جميع الورثة وهذا شبه مستحيل، علما أن الأهالي سبق لهم أن تقدموا بالعديد من الكتب للجهات المعنية ليصار إلى إعادة المسح ولكن كان الجواب أن إعادة المسح يحتاج إلى مرسوم جمهوري وبالقانون المرسوم لا يصدر إلا بعد مضي خمسين عاماً على أعمال المسح علما أنه مضى فعليا على أعمال التحديد والتحرير أكثر من خمسين عاماً وباتت إعادة المسح قانونية ولكن المساحة ما زالت تماطل بذلك وما ينطبق على قريتي لاهثة وبكا ينطبق على بلدات قنوات وشهبا وصلخد والحريسة وأراضي ظهر الجبل.

بدوره أكد رئيس دائرة المساحة بمديرية المصالح العقارية المهندس رفيق الجباعي أن الحل الوحيد هو التنازل عن هذه العقارات بالتراضي أو اللجوء إلى القضاء لأن إعادة المسح مستحيلة.

أين المحاسبة..؟!

| نبيل الملاح

كنت قد كتبت عدة مقالات بعنوان «دمشق وقضايا الخدمات» تحدثت فيها عن سوء واقع الخدمات في مدينة دمشق العاصمة، وضرورة معالجة ذلك باهتمام وجدية من خلال قيام المسؤولين في المحافظة بتحمل مسؤولياتهم بعمل ميداني مبرمج ومستمر، لا من خلال وجودهم في مكاتبهم وقاعات الاجتماعات الفارهة والمكيفة.

لكن ما كتبته من منطلق الحرص على دمشق عاصمة سورية لم يلق الاهتمام الجدي والمناسب، ولم تتم معالجة قضايا الخدمات التي طرحتها وأهمها إجراء الصيانات والترميمات الضرورية للطرقات والأرصفة في مختلف الأحياء والمناطق، وبقي الوضع على حاله، بل يزداد سوءاً يوماً بعد يوم..؟! وخاصة في الأحياء الشعبية كمنطقة المزة القديمة التي ذكرتها على سبيل المثال.

وأنا لا أتحدث عن خدمات كمالية أو جمالية أو ترفيهية، بل أقصد المحافظة على طرقات وأرصفة صالحة للاستخدام بشكل مقبول لا يتعرض فيها المواطن وخاصة الأطفال والنساء لإرباك وأذى، ولا أطلب إعادة تزفيت الشوارع ورصفها لتكون صالحة وجميلة تليق بمدينة دمشق، رغم أن ذلك ضروري وممكن.

يتذرع المعنيون في المحافظة بظروف الأزمة التي تمر بها سورية، وهذا غير مقبول على الإطلاق، فالأزمة تتطلب مضاعفة الجهود لمواجهة تداعياتها وتأمين الاحتياجات الضرورية لمنع انهيار البنية التحتية والأساسية للخدمات في مختلف أحياء دمشق ومناطقها.

تحدثت أيضاً عن التجاوزات والمخالفات الواقعة في المناطق والأحياء الشعبية لجهة إشغال الأرصفة وعدم وجود تراخيص لكثير من المنشآت القائمة ضمنها لمهن لا يجوز أن تقوم في مناطق سكنية لتسببها بالضجيج والتلوث البيئي الذي يزداد يوماً بعد يوم ويسبب الأمراض الخطرة.

وأسأل: أليس في ذلك إضرار بمصلحة المواطن والدولة؟ ألا يدرك المسؤولون في المحافظة أن عدم التصدي لهذه الظاهرة منذ بدايتها سيؤدي إلى خلق واقع يصعب التغلب عليه بمرور الزمن؟

ثم أسأل: ألا يؤدي هذا الإهمال والتقصير إلى فوات مبالغ طائلة على خزينة الدولة وواردات المحافظة؟ إن الفساد الذي يستشري في مجتمعنا كالسرطان، هو السبب الرئيس لهذا الواقع السيئ، حيث يجعل الموظف المسؤول غير مكترث بهموم الناس ومعاناتهم وينصب اهتمامه على الأعمال التي يحصل من خلالها على منفعة ورشوة، ولا يكترث بشكاوى المواطنين.. وهذا انعكس بشكل واضح على أعمال الخدمات والصيانة– وهي محدودة– فالمتعهد الذي رست عليه المناقصة لابد أن يقوم بدفع «المعلوم» على مختلف المستويات، وهذا يضطره إلى التلاعب بالمواصفات المطلوبة لإنجاز الأعمال.

وبعد أن كانت حالات الفساد تتم بشكل غير علني وغير ظاهر، أصبحت الرشوة تدفع علناً من دون خوف أو خجل، وأصبحت المظاهر المعيشة لهؤلاء الفاسدين والمرتشين– وأصبحوا كثراً– تدل بوضوح على فسادهم، فبعض الموظفين الحديثين أصبح لديهم سيارات ويعيشون برفاهية رغم أن رواتبهم بسيطة!

لابد من بتر هذا الورم السرطاني لإنقاذ الدولة والمجتمع، ومحاسبة الفاسدين والمرتشين والمقصرين ومن يحميهم بحزم وجدية، وإن التراخي في ذلك لأي سبب كان سيؤدي إلى انهيار مجتمعي وأخلاقي يصعب تجاوزه وإصلاحه.

وعلى الجهات الوصائية المختلفة في السلطتين التشريعية والتنفيذية القيام بواجبها لمعالجة هذا الخلل وملاحقة هؤلاء من دون محاباة لأحد، ولا يحق لأحد أن يجعل من نفسه فوق مصلحة الوطن والمواطن، ولا يجوز أبداً أن يتم الاكتفاء بالحديث عن محاربة الفساد ومحاسبة المقصرين والفاسدين بالإعلام والإعلان فقط.

وسيبقى السؤال قائماً: أين المحاسبة..؟ إلى أن نرى ما نصبو إليه يتحقق. والشعب يرى، والتاريخ يشهد.

باحث ووزير سابق

اليوم الرابع من جولة خميس... مشروعات جديدة وتكريم لأسر الشهداء

| الوطن- طرطوس

اليوم الرابع من زيارة رئيس مجلس الوزراء مع الفريق الحكومي المرافق كان من نصيب الدريكيش والشيخ بدر، حيث قام بوضع حجر الأساس في بلدة الشيخ سعد لتحسين وتوسيع طريق الدريكيش طرطوس بكلفة ٣,٧ مليارات ليرة سورية، ثم وضع حجر الأساس للمنطقة الصناعية في الدريكيش التي تمتد على مساحة ٢٩ دونماً بمليار ليرة للبنى التحتية ووجه بوضع مدد زمنية للبدء بالأعمال.

وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف أشار إلى أن وضع حجر الأساس للمنطقة الصناعية في الدريكيش يأتي ضمن الاهتمام الحكومي للارتقاء بالبعد التنموي وزيادة الإنتاج وهي بمساحة ٢٩ دونماً مبيناً أنه تم وضع واعتماد نظام ضابطة يسمح بالتوسع الشاقولي.

وأكد مخلوف أن هناك ١٠ مناطق صناعية جديدة في المحافظة مضيفاً: بدأنا بتحويل ١٢٠ مليوناً للمنطقة الصناعية في الدريكيش للبدء بأعمال البنى التحتية.

ثم قام رئيس الحكومة برفقة فريقه الحكومي بجولة اطلاعية تفقدية في فندق الدريكيش السياحي الذي تقوم بترميمه وإعادة تأهيله الشركة السورية للنقل والسياحة وتفقد خلالها سير الأعمال في إعادة التأهيل.

واختتم رئيس الحكومة جولته في الدريكيش بتكريم ٤٠ من أهالي ذوي الشهداء والجرحى المقعدين حيث قال: نستمد القوة من أهالي الشهداء، متمنياً أن نكون على قدر المسؤولية وعدم السماح بوجود معاناة لدى أهالي الشهداء، موجهاً بافتتاح وتجهيز مكتب لذوي الشهداء في المنطقة وتعميمه على المناطق كافة في المحافظة.

وفي الشيخ بدر قام خميس بوضع حجر الأساس لسد البلوطة وزار عدداً من المشروعات الإنتاجية في بلدة عين الكبيرة.

ويذكر أن رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس الذي بدأ زيارته لطرطوس يوم الخميس الفائت بدأها بلقاء الفعاليات الرسمية والحزبية، مؤكداً وجود رؤية حكومية للواقع التنموي في المحافظة، ويوم الجمعة صباحاً ترأس اجتماعاً موسعاً بحضور الوزراء المرافقين والمحافظ وأمين الفرع أجاب فيه مع الوزراء عن التساؤلات التي طرحت، ثم قام بجولة على الكورنيش البحري ودشن منتجع بلوبي العائد للشركة السورية للنقل والسياحة، وتفقد مجمع المنارة السياحي والمعهد الزراعي.

وخلال جولته على عقدتي طرطوس الشمالية والجنوبية المتعثرتين وجه بمتابعة الأعمال المتبقية خلال فترة شهرين وصرف مبلغ مليار و٣٠٠ مليون لهذه الغاية ثم تفقد العمل في المرحلة الأولى من السكن الشبابي ووضع حجر الأساس للمرحلة الثانية التي تضم ١٧٠٠ شقة سكنية ثم التقى رئيس جامعة طرطوس وعمادة الكليات، موجهاً بتأمين مقر لجامعة طرطوس في مركز التدريب والتأهيل الزراعي في منطقة أبو عفصة.

وفي اليوم الثالث جال في منطقتي بانياس والقدموس والتقى الأهالي وذوي الشهداء وقام بوضع حجر الأساس للمنطقة الصناعية في بانياس وأطلق مشروع العمل بالبطاقة الذكية في القدموس الذي يؤمن ٣٠٠ فرصة عمل لجرحى الحرب وذوي الشهداء.

فقط من المرافئ السورية.. «النقل» تتوقع إيرادات تتجاوز ٣١ مليار ليرة خلال ٢٠١٧

حمود لـ«الوطن»: المحاكم المختصة تمنع التلاعب وتحد من إحجام بعض السفن عن الرسو في مرافئنا

| فادي بك الشريف

بين وزير النقل المهندس علي حمود لـ«الوطن» أنه في ضوء الإجراءات النوعية والأعمال التي تقوم بها الوزارة في قطاع النقل البحري خاصة بعد تحقيق إيراد وصل إلى ٣٤ مليار ليرة خلال ٢٠١٦ في كافة مؤسسات النقل البحري – مرفأ اللاذقية – مرفأ طرطوس – التوكيلات الملاحية – الموانئ البحرية، فإن المعطيات مبشرة بتحقيق إيرادات تتجاوز ٣١ مليار ليرة خلال ٢٠١٧لوحدها فقط ، مشيراً إلى تضاعف الإنتاج في المرافئ السورية ليصل إلى ٢٤٠٪ خلال ٢٠١٦، منوهاً بأن إجمالي الإيرادات المحققة في الوزارة والجهات التابعة لها تجاوز ٥٨ مليار ليرة سورية خلال العام الماضي بزيادة ٤٥٪ عن عام ٢٠١٥ الذي بلغت فيه الإيرادات ٤٠ مليار ليرة.

وعن إحداث محاكم بداية واستئناف تختص بالنظر في القضايا البحرية في محافظتي طرطوس واللاذقية، أكد وزير النقل أن عدم وجود محاكم مختصة سابقاً، دفع الكثير من الوكلاء والسفن بالتوجه إلى مرافئ أخرى بديلة، ما أدى إلى فوات منفعة، مشيراً إلى أهمية المحاكم في وضع حد لأي تلاعب، والمساهمة بزيادة البضائع وتحقيق عائدات إضافية وهو ثمرة تعاون بين وزارتي النقل والعدل .

وأوضح حمود أن أي سفينة يدعى عليها لأي سبب كان، يمنع مغادرتها لحين الانتهاء من إجراءات المحاكمة، وتختلف فترة التقاضي حسب نوع القضية والمحكمة وعدد القضايا الموجودة في المحاكم، علماً أن المحاكم لديها عدد كبير من القضايا، ما أدى إلى تأخر عملية التقاضي، وتسبب ذلك في إحجام بعض السفن عن الرسو في المرافئ السورية.

وأضاف الوزير: إن القانون ينص على وجود قضاة مختصين في المحاكم البحرية والقوانين المحلية والدولية ما يؤدي إلى سرعة البت بالقضايا، وأهمية القانون بفصل العمل عن المحاكم العادية وسرعة البت في القضايا خاصة.

وعن أبرز المشاريع التي تم إنجازها، بين تقرير وزارة النقل الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، أنه تم تخفيض البدلات المرفئية على المنتجات الزراعية بنسبة ٧٥٪، وتخفيض بدلات غرفة الملاحة البحرية والتوكيلات الملاحية بنسبة ١٠٠٪، إضافة إلى فتح خط بحري مباشر بين ميناء اللاذقية وميناء نوفرسيسك الروسي، وتوقيع بروتوكول تعاون بين مرفأ طرطوس ومرفأ وونسان الكوري الشمالي بهدف تنشيط حركة التبادل التجاري وتمتين علاقات التعاون وتبادل الخبرات في مجال النقل البحري بين البلدين، كما تم الاتفاق مع الجانب الروسي لإنشاء معمل لتوضيب الحمضيات في مرفأ طرطوس.

«أي سفينة يدعى عليها يمنع مغادرتها لحين الانتهاء من المحاكمة»

٨٣٪ نسبة الجباية للمياه.. ٣٦٪ للكهرباء.. و٩٧٪ للاتصالات

١,٨ مليار ليرة تحصيلات الذمم للخطوط الهاتفية الثابتة في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

تشير المعطيات في المؤسسات والشركات الخدمية في محافظة حماة إلى تحقيق نسب جباية جيدة في الظروف الراهنة، وإلى إقبال للمواطنين باستثناء القاطنين في المناطق الساخنة.

وعن الجباية للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في حماة كشف المدير العام المهندس مطيع عبشي لـ«الوطن» أن نسبة الجباية العامة لتاريخه بلغت ٨٣٪، مشيراً إلى أن الظروف الراهنة أثّرت كثيراً في نسبة الجباية، لجهة عدم إمكانية الوصول إلى المناطق الساخنة، وعدم مبادرة المواطنين فيها إلى تسديد ما يترتب عليهم من التزامات مالية.

وبين عبشي أن عملية قطع المياه ليست بالأمر السهل، وهي تختلف عن عملية قطع أو إلغاء الاشتراك الهاتفي إذ تتطلب آليات، وتكلفة مرتفعة، موضحاً أنه يوجد على مستوى المحافظة /٤٠/ مركز جباية، وحالياً يتم إجراء تجربة على مركزي جباية لتحويلهما وتشغيلهما بالطاقة الشمسية بدل الكهربائية، وفي حال نجاح التجربة، ستعمم على بقية المراكز وسيكون باستطاعة المواطنين تسديد فواتيرهم بغض النظر عن وجود الكهرباء أو عدمها.

بدوره بين المدير العام لشركة كهرباء حماة المهندس محمد رشيد رعيدي أن نسبة الجباية في القطاع الخاص بلغت ٣٦٪، والسبب في ذلك يعود إلى أن المواطن يتحمل جزءاً كبيراً في عدم تحقيق نسبة تنفيذ جيدة، لعدم تسديده تلك الذمم المترتبة عليه، مشيراً إلى أن الشركة تقوم بمخالفة كل مواطن يتخلف عن تسديد ثلاث دورات متواصلة بمبلغ /١٥٠٠/ ل.س.

وقال لـ«الوطن»: نأمل في الدورات المقبلة أن يتحسن واقع نسبة الجباية للوصول إلى ما نتمناه، وهو تحقيق نسبة مرتفعة، أما في القطاع العام فبلغت النسبة ١٧٪، وتتابع المديرية المالية عملها لتحصيل الديون المترتبة على القطاعين العام والخاص، مضيفاً: نظمنا في العام الماضي أكثر من ٢١٠٠ ضبط استجرار غير مشروع، وفي الشهر الأول من هذا العام مثلاً، تم تنظيم أكثر من ١٤٠ ضبطاً ويحال مرتكبو المخالفات إلى القضاء المختص.

من جانبه كشف رئيس دائرة المبيعات في مؤسسة الاتصالات المهندس عبد المنعم الأخرس أن نسبة تحصيل الذمم للخطوط الهاتفية الثابتة وصلت إلى أكثر من ٩٧٪، بمبلغ إجمالي مليار و٨٠٦ ملايين ل. س، مشيراً إلى أن ما زاد في نسبة التحصيل دخول البوابات (الإنترنت) التي لا يمكن للمواطنين الاستغناء عنها، وبالتالي فإن عدم التزامهم بدفع ما يترتب عليهم من اشتراكات يعرضهم لقطع الخط الهاتفي، وبالتالي الإنترنت رغم ارتفاع سعر البوابة بنسبة ١٤٪، يوجد في المحافظة أكثر من ٣٢٨ ألف مشترك في الهاتف الثابت و٩٦ ألف مشترك في الإنترنت، وهناك أكثر من ٧٣ مركزاً، منها ٢١ خارج الخدمة بسبب الظروف الحالية، ويتم تسديد الفواتير من خلال ٨٥ كوة جباية، علماً أن هناك ديوناً بمبلغ ٥٠ مليوناً تسدد تقسيطاً لم نذكرها ولم تضف إلى المبالغ المحصلة.

مضيفاً: إن المواطنين متجاوبون معنا في تسديد ذممهم الهاتفية، لأنهم يعلمون أنه في حال عدم التسديد لأكثر من دورتين يتم إلغاء الاشتراك.

كلام رسمي جداً

تزويد خطوط حماة الداخلية من محطة الكراج

رداً على الشكوى المنشورة في صحيفة «الوطن» في العدد رقم ٢٥٦٥ تاريخ ١٦/١/٢٠١٧ بعنوان (قرار محروقات حماة مجحف)!!

نحيطكم علماً أنه اعتباراً من تاريخ ١/٢/٢٠١٧ تم إعادة تزويد سيارات النقل الخارجي من محطة الكراج عملاً بمطالب الإخوة السائقين.

أما خطوط حماة الداخلية فسيتم اعتباراً من تاريخ ١/٣/٢٠١٧ إعادة تزويد هذه الخطوط أيضاً من محطة الكراج بعد تفريغ المادة في محطة النواعير ومن ثم نقلها إلى محطة الكراج وحسب الكمية المخصصة يومياً، وذلك حسب قرار اللجنة المركزية للمحروقات.

مدير فرع محروقات حماة
المهندس عبد الوهاب وهبي